9 ل جانفي 2024

جامعة بومرداس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص تنظيم سياسي واداري

الإجابة النموذجية لامتحان المالية العامة السنة الأولى ماستر

الإجابة عن السؤال الأول:

مقياس العجز الجاري هو مقياس اقتصادي يستخدم لقياس الفرق بين الصادرات والواردات السلعية والخدمات لدولة ما خلال فترة زمنية معينة. ويحسب العجز الجاري كالتالي:

العجز الجاري = الصادرات السلعية والخدمات - الواردات السلعية والخدمات

بينما العجز الشامل هو العجز المالي الذي يقيس الفرق السالب بين إجمالي النفقات الحكومية ، وبين الإيرادات الحكومية، كما أن العجز الأساسي يختلف عن العجز الجاري و العجز الشامل لأن هدفه تقديم صورة واضحة عن السياسات الميزانية الحالية لأي دولة من خلال استبعاد الفوائد، ويهدف هذا المقياس إلى التعرف على مدى التحسن أو التدهور الذي حدث على المديونية لذلك فهو مقياس مرتبط بالمديونية.

أما العجز التشغيلي فهو مرتبط بقياس العجز خلال فترة التضخم، و العجز الهيكلي يوضح كيفية زيادة النفقات عن الإيرادات في الميزانية ما يؤدي الى العجز.

و كل هذه المقاييس مهمة لحساب العجز، لكن العجز الجاري هو الذي يرتبط بميزان المدفوعات لأن معطياته ومؤشراته هي مصدرقياس العجز، حيث أن هذا المقياس هو الذي يشرح لنا حالة الميزان و مقدار العجز.

الجواب الثاني: يتم شرح ما ورد في العجز الموازني عند جون مينارد كينز

الجواب الثالث:

09 جانفي 2024

صندوق ضبط الإيرادات الجزائري تم فتحه ضمن اطار حسابات التخصيص ويتم تصنيفه على أنه صندوق استقرار.

الجواب الرابع:

صندوق ضبط الإيرادات الجزائري هو صندوق سيادي داخلي و ليس له أي علاقة بالاستثمار الخارجي لأنه عمله مرتبط بما حدده له القانون و القانون لم يجز له أبدا العمل خارجيا.

الجواب الخامس:

إن الحاجة للتمويل الخارجي تجد مبررها في فجوة الموارد المحلي .اي الفجوة القائمة بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف، و هنا نتحدث عن الخيارات الثلاثة التي تكون أمام الدولة في حالة وجود فجوة في الموارد المحلية و علاقتها بتغطية حجم الاستثمار.

الجواب السادس:

عدم وجود الأوراق الثبوتية التي تتعلق بالالتزام

عدم توفر الاعتمادات او المناصب المالية اللازمة

تجاوز الاعتمادات المتوفرة

الجواب السابع:

التسخير هو إجراء قانوني يقوم به الآمر بالصرف في حالة رفض المحاسب العمومي دفع النفقة. يهدف التسخير إلى ضمان استمرارية المرفق العام وتنفيذ النفقات العمومية في الحالات التي يرفض فيها المحاسب العمومي دفع النفقة دون مبرر قانوني

الحالات التي لا يجوز فيه اللجوء لهذا الاجراء:

- عدم وجود اعتمادات كافية.
- عدم توفر أموال للخزينة.

09 جانفي 2024

- انعدام إثبات أداء الخدمة.
- طابع النفقة غير لإبرائي.